حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد يوليو – سبتمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أثر زيادة الأفعال في خرق القاعدة النحوية في كتب التفسير حتى نهاية القرن السابع الهجري

نجية مجبل صالح*
مجيد نوط الشمري**

جامعة بغداد– كلية الآداب
nasermkei@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/16
تاريخ التحكيم: 2021/12/16
تاريخ قبول البحث: 2021/12/30
تاريخ النشر: 2022/9/30

المستخلص:

تحدث البحث عن زيادة الأفعال؛ إذ تعد الزيادة أحد مظاهر خرق القاعدة النحوية، وذلك لأن مألوف الكلام أن يكون لكل لفظة دلالة تراد، ولاسيما في التعبير القرآني، فكان من غير المألوف أن تعد اللفظة المذكورة زائدة، ولاسيما وأن الأمر شمل قسماً رئيساً من أقسام الكلام، وهو (الفعل) فمعلوم أن (الفعل) ركن أساس في الجمل الفعلية، ومع ذلك عُدّ زائد من وجهة النظر النحوية التي جاء أثرها بيّناً في كتب التفسير ولا خير في ذلك؛ لأن إحدى أدوات المفسر (النحو)، ولكن يبقى السياق قسيمه في القرآن الكريم، ولم يكن المفسرون على موقف واحد من المواضع التي صادفوها، وحتى حين اتفقوا لم يكن المسوغ واحداً؛ لذا ارتأينا الوقوف عند قضية زيادة الأفعال، وبيان أن كانت زائدة أو لم تكن.

الكلمات المفتاحية: كتب التفسير، المفسرون، زيادة الأفعال، الصنعة النحوية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

المقدمة:

تعد الزيادة ظاهرة من ظواهر العربية، وأجمع دارسوها على أن غرضها التوكيد، وكانوا إزاء القول بها بين مؤيد ومعارض، والقول بها ينال المبنى والتركيب، فأما المبنى فلعل أشهر قول يطالعنا في هذا المقام (إن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى كما في وخشن واخشوشن، وأعشوشب) أي: صار أكثر خشونة، وصار أكثر عشباً.

وأما التركيب فيتعلق بالصنعة النحوية، إذ حدد النحاة أركان الجملة ليتم المعنى الوظيفي لها وما عدا هذه الأركان فهي زائدة بحجة أن رفعها من الجملة لا يجعل التركيب مختلاً؛ لذا شملت الزيادة الحرف والاسم والفعل، وقول ابن جني لا يسند هذا الرأي بل يؤكد وتحديداً (الحروف) أن حذفها يعني حذف جملة؛ لأن الحروف تنوب عن جملة، فحرف النفي يغني عن جملة (انفي) وحرف النداء يغني عن جملة (أنادي) وهكذا؛ لذا لا يجوز حذفه؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به، ومع ذلك ذهبوا إلى القول بالزيادة تحت مصطلحات عدة كاللغو، والحشو، والصلة، والإقحام، بل أنهم في بعض الأحيان جزّأوا الحرف، كما فعل البغوي في قوله تعالى: ﴿ **لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**﴾ [المنافقون:10]، فعدّ (لا) صلة فيكون الكلام بمعنى التمني، أي: لو أخرتني فأتصدقْ وأكنْ، وهو رأي فيه نظر، إذ إن سياق الآية يطلب الحرف (لولا) من دون (لو)، وذلك لما تحويه دلالة (لولا) كونها أكثر الحاحاً وتكون للطلب بشدة وحث، وهي من أدوات التنديم وهي مناسبة لسياق تنديم النفس على ما فرطت، وهذا ما لاتؤديه (لو) لأن الطلب بها يكون برفق وتحمل معنى التمني، وقد يكون التمني ميؤوساً منه، ولكن الطلب بـــ(لولا) جاء على وجه الحقيقة، وهذا ينافي التمني.

أما البلاغيون فكانوا أكثر إدراكاً لسر مجيء الألفاظ التي عدت زائدة، وكذلك فعل الدارسون المحدثون، فذهب د. أياد الأرناؤوطي في بحثه الموسوم (تأويل النص القرآني) دراسة تقويمية نحوية بلاغية إلى رفض القول بالحذف والزيادة والتخريجات النحوية الأخرى؛ لأن كل كلمة ذُكرت في القرآن الكريم أدار الباري ﷻ دلالتها.

ولما كان ميدان الأطروحة القرآن الكريم، كان لابد من بيان ما حكم هليه بالزيادة من الألفاظ في السياق النحوي، وتسليط الضوء على جوانبها الدلالية، وقدرتها على انتاج المعاني، كما تبيّن لصاحب البحث تخرج الكثير من المفسرين من القول بالزيادة ونسبتها إلى القرآن الكريم؛ لذا قلّت عندهم مواضعها وربما عاد ذلك إلى ((المفهوم الجزئي لمعنى الزيادة ومن معناها المجرد من أن الكلمة تدخل وتخرج من دون إحداث معمى في الجملة)) .

زيادة كاد:

وهي من أفعال المقاربة، مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في دلالة المقاربة[1]، هكذا وصفها المبرد، اختلف النحاة فيها، وقيل: أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي[2] وقيل: أن إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإن قلت: (كاد يفعل) فمعناه لم يفعل، وأن قلت: (ما كاد يفعل) يعني فعل بعد جهد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ **فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾[3] أي إنها إذا جاءت بلفظ الايجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترنت بحرف النفي كان الفعل واقعاً وهو رأي ابن يعيش[4]، تبناه د. فاضل السامرائي واستدل بقوله تعالى ((لا يكاد يبين))[5] فالآية الكريمة تنقل أحد مشاهد الحوار بين موسى (عليه السلام) وفرعون ((ولاشك أن موسى كان يبين بدلالة المحاجات المتعددة التي يذكرها القرآن مع فرعون، ولو ذهبنا إلى الأول لكان (عليه السلام) أبكم لا يبين، ولا يقارب الابانة))[6].

وللبحث رأي في قول د. فاضل السامرائي والأساس الذي استند إليه فأما ما يخص رأيه في محاورات النبي موسى (عليه السلام) مع فرعون فقد تقدم أن الحوار مع فرعون كان على لسان أخيه هارون (عليه السلام) ، وهذا ما أعانت عليه القرائن ، وكشف عنه مشهد الحوار. وفيما يخص راي يعيش يمكن القول إن الجمع بين المتضادين يولد اضطراباً في فهم الكلام فكل لغة تحتوي على أدوات النفي، واللغة العربية غنية بهذه الأدوات ودقيقة، ومن دقتها خصصت أدوات وحروفاً لنفي الاسم والفعل، فإن توافرت في الكلام علمناه منفياً، وأن عدمت علمناه مثبتاً، فضلاً عن أن الاستعمال القرآني حين أرادها مثبتة أوردها، وحين أرادها منفية استعملها كذلك [7].

مع الأخذ في الحسبان أن خاصية النفي في القرآن الكريم أبلغ من خاصية النهي، فكيف يكون الاثبات نفياً، والنفي إثباتاً؟! وعوداً على بدء، قيل: أن (كاد) زائدة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [8] فـ ((هذه الاية من غرائب استعمال كاد))[9] والآية مشكلة بسبب القراءة فمن قرأ بالضم (أخفيها) فمعناها استرها ومن قرأ بالفتح كان بمعنى (اظهرها)[10] ، ولم تكن وقفة المفسرين واحدة في الآية الكريمة فأطال النظر، ورقب الدلالة كل من الطبري، ومكي بن أبي طالب، والواحدي، والزمخشري، وابن عطية، والطبرسي، والرازي، وتواردت النظرة المنقولة عند الاخرين [11] .

وقد وردت القراءتان في كتب التفسير وكانت قراءة الضم (أخفيها) هي المعروفة والصحيحة في الأمصار الإسلامية، أما قراءة الفتح فشاذة، ولا يمكن رد القراءة الصحيحة بالقراءة الشاذة [12]، باستثناء الطوسي الذي ذكر أن أخفيهـــا
بالضم بمعنى أظهرها [13].

مع الأخذ في الحسبان أن أثر معربي القرآن الكريم كان بيناً في توجيهات المفسرين ولاسيما رأي ابن النحاس، (فخفى الشيء) عنده يخفيه إذا اظهره، وهو ليس بالمعروف[14]، ويقول: ((رأيت علي بن سليمان لما أشكل عليه معنى (اخفيها) عدل الى هذا القول، وقد قال معناه كمعنى (أخفيها) أي: أظهرها قال ابو جعفر: ليس المعنى على (أظهرها) ولاسيما و(أخفيها) قراءة شاذة))[15] والضم عنده أولى، وعليه يكون التقدير أن الساعة آتية أكاد (آتي بها)، واعتمد في تقديره هذا قرينة قولية هي (آتية) ثم قال الله ﷻ (أخفيها) على الابتداء وهو معنى صحيح عنده[16]: ((لأن الله ﷻ قد أخفى الساعة التي هي يوم القيامة، والساعة التي يموت فيها الانسان، ليكون الانسان يعمل والأمر عنده مبهم، ولا يؤخر التوبة))[17].

ففائدة الاخفاء التهويل والتخويف، فإن لم يعلم الناس موعد يوم القيامة كانوا على حذر منها كل وقت [18].

ولاقى رأي ابن النحاس استحساناً عند ابن جني فـــ((إذا كان من معنى الاخفاء الستر فاللام متعلقة بنفس (آتية) أي أن الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى، (أكاد أخفيها)، فالوجه أن تقف بعد (أخفيها) وقفة قصيرة))[19] وهذه الوقفة ما احسنها والطف الصنعة فيها [20].

وعند الفراء (أخفيها) من الأضداد فـــ(خفيت) أظهرت، وخفيت (سترت)[21].

وعند الزجاج قراءة الفتح أبين؛ (((لأن معنى (اكاد أظهرها) أي: قد أخفيتها وكدت أظهرها))[22].

أما الطبري فوجّه الآية الكريمة إلى معنى (أكاد اخفيها) من نفسي، أي أن في الكلام محذوف، ووجه هذا التأويل أولى عنده؛ لأن أهل التأويل عليه (وهذا التأويل عند ابن جني ضرب من التصوف)[23] ولما كان للاخفاء في كلام العرب وجهان أحدهما: الاظهار والآخر الكتمان، وإن الاظهار في هذا الموضع أشبه بموضع الكلام فالله ﷻ لا تخفى عليه خافيه، وبحسب رأيه أنه وجّه (أخفيها) بالضم إلى معنى (أسترها من نفسي)؛ لأن معنى الاخفاء المعروف عند العرب (الستر) تقول: أخفيت الشيء إذا سترته، أما من وجّه أخفيها إلى (أظهرها) فقد اعتمد بيت امرئ القيس :

فإن تدفنو الداء لا نخفه ... بمعنى (لا نظهره) فوجه الاخفاء بمعنى الاظهار في هذا الموضع [24].

ونقل رأي الفراء قائلاً: ((وقد انشدني الثقة عن الفراء: فإن تدفنوا الداء لا نخفه بفتح النون من نخفه، من خفيته أخفيه وهو أولى بالصواب؛ لأنه المعروف من كلام العرب))[25] .

فإذا كان كذلك والفتح من أخفيها غير جائز، ثبت وصح الوجه الآخر، فالمعنى اكاد استرها من نفسي، وصحة هذا الوجه لأن الله تعالى قد خاطب العرب بما يعرفونه من كلامهم وجرى به خطابهم بينهم، فإذا أراد أحدهم المبالغة في اخفاء الخبر واستراره يقول: كدت أخفيه من نفسي، ولو قدرت أخفيه عن نفسي أخفيته، فخاطبهم بما جرى به استعمالهم [26] .

وعودا على رأي الفراء نجد أنه قول ما لم يقل، إذ يستشف من رأيه حين مراجعته أن معنى الكلمة أما قائم على اختلاف لهجي ، أو أن الكلمة من الاضداد فخفيت عنده قد تكون بمعنى الاظهار وقد تكون بمعنى الاخفاء، ولا يمكن أن يجتمع المعنيان في لهجة واحدة ، فقد يكون الاخفاء في لهجة ، والإظهار في لهجة أخرى.

وذهب مكي بن أبي طالب إلى ما ذهب إليه الطبري، وأورد مجموعة من الآراء وبيّن صحتها وحق أصحابها في تأويلها فاوضح أن ((خفيت الشيء أخفيته بمعنى أظهرته ، ومنه قيل: للنباش [*] .

المختفي؛ لأنه يظهر الموتى، ويقال أن أخفى بمعنى ستر هذا هو المشهور في كلام العرب))[27] .

كما ذكر أن (كاد) بمعنى أريد وهو معروف اللغة، فيكون المعنى أريد أخفيها لتجزى كل نفس بما تفعل [28].

ونسب قول الزيادة إلى الاخفش فقال: ((وأكاد زائدة، وهو قول الاخفش قال ومنه قوله تعالى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [29] وإنما هو لم يرها))[30] ويتتبع رأي الأخفش في معاني القرآن تبين أنه لم يقل بالزيادة، بل تحدث عن مسألة إثباتها إثبات، ونفيها نفي، وفيما يأتي نص قوله: ((وقوله ((إذا أخرج يده لم يكد يراها)) حمل على المعنى وذلك أنه لا يراها، وذلك أنك إذا قلت (كاد يفعل) أنما تعني قارب ولم يفعل، فإذا قلت: (لم يكد يفعل) كان المعنى أنه لم يقارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام، وهكذا معنى الاية إلاّ أن اللغة قد أجازت (لم يكد يفعل) في معنى فعل بعد شدة، وليس هذا صحة الكلام؛ لأنه إذا قال (كاد يفعل) فإنما يعني: قارب الفعل، وإذا قال (لم يكد يفعل) يكون (لم يقارب الفعل) إلا أن اللغة جاءت على ما فسرت لك وليس هو على صحة الكلام))[31] وهذا النص ينفي عن الأخفش القول بزيادة (كاد).

وصح معنى (أظهرها) عند مكي؛ لأن ((الله تعالى قد أرسل الرسل يخبران الساعة آتية وكذب بها الأمم، فقال: (أكاد أخفيها) أي: أكاد لا أجعل لها دليلاً فـتأتي بغتة فلم يخفها الله تعالى ذكره؛ لأنه قد أرسل الرسل ينذرون الناس ويحذرونهم من قيامها، وإنما احتاج العلماء إلى هذه التأويلات؛ لأن القائل إذا قال (كدت أخفيه) كان معنى قوله: أنه أظهره فيجب أن يكون معنى (أكاد أخفيها) أظهرها، وذلك صحيح؛ لأن الله عز وجل قد أظهر علاماتها واشراطها))[32].

أما الواحدي فذكر في تفسيره البسيط أنه إذا كان أخفيها بمعنى (أظهرها) فيكون معنى الاية ((أن الله تعالى أخبر عن إرادته إظهار الساعة كما قال ((لا يجلبها لوقتها إلا هو))[33] غير أن هذا المعنى أصح في قراءة من قرأ (أخفيها) بفتح الالف؛ لأن كلام العرب الجيد خفيت الشيء: أظهرته، وأخفيته سترته، قال الازهري (هذه اللغة الجيدة) وكتاب الله تعالى يفسر بأفصح اللغات))[34].

ورجّح معنى الآية على النحو الاتي: ((أن المعنى أكاد أن آتي بها، ثم ابتدأ فقال: أخفيها والمعنى : لكني اخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى وهذا وجه لا بأس فيه))[35] .

ولم يتحدث في زيادة (كاد) في هذا الموضع وارجأ القول بجواز زيادتها إلى قوله تعالى ((لم يكد يراها)) أما في تفسيره الوجيز فصرّح في موضع الشاهد بزيادة (كاد)[36] ، ووافقه البغوي [37] والطبرسي [38] .

وحين مراجعة تفسير البسيط والوقوف عند قوله تعالى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ قال الواحدي ((تأكيد لشدة هذه الظلمات ، وهذا اللفظ يحتمل معنيين : أحدهما: رآها: من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة، والثاني: لم يرها ولم يكد))[39] فالأول وجه العربية والثاني معنى الآية [40] . فأكد الكلام بـــ (كاد) وجعل (صلة) وعليه يكون (يكد) صلة في الاية وتأكيد [41] .

وهو رأي فيه نظر فإذا كانت (كاد) زائدة ، والزيادة لا تؤثر إلا من جهة المعنى، وجب أن يكون الكلام (لم يرها) حتى نعد (كاد) زائدة، ولكن ورد في القرآن الكريم (يراها)، وهذا دليل على أن اللفظ المحكوم عليه بالزيادة حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً، لا يقتصر تأثيره على جهة المعنى، وإنما يؤثر في الاعراب ايضا فإذا كان اللفظ يؤثر لفظاً ومعنى فكيف يحق لنا وصفه بالزيادة، فيمكن أن تحل تقديرات عدة في مواضع أخرى، ولكن في الآية الكريمة (لم يكد يراها) نحن قبالة كلمة مكتوبة لا نستطيع إهمالها، أو تغيير كتابتها، فكيف يكون الأمر في هذه الحالة؟

وعند الزمخشري (أكاد أخفيها) محتمل للمعنيين وردّ الرأي القائل بأن في الكلام محذوف، فالمحذوف بلا دليل عليه مطرح قوله ((أي: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية؛ لفرط إرادتي اخفاءها ولولا ما في الاخبار باتيانها مع تعمية وقتها من اللطف لما اخبرت به، وقيل: معناه : أكاد أخفيها من نفسي، ولا دليل في الكلام على هذا المحذوف، ومحذوف لا دليل عليه مطرح والذي غيرهم منه أن في مصحف ابي: أكاد أخفيها من نفسي، وفي بعض المصاحف : أكاد أخفيها من نفسي فكيف اظهركم عليها وعن أبي الدرداء وسعيد بن جبير (أخفيها بالفتح) ــ من خفاه إذا اظهره، أي: قرب إظهارها... وقد جاء في بعض اللغات اخفاه بمعنى خفاه، وبه فسّر بيت امرئ القيس فاكاد أخفيها محتمل للمعنيين))[42].

وردّه احمد في كتابه الانتصاف في حاشية الكشاف فهذا التأويل بيّن الفساد ((وذلك أن خفاءها عن الله تعالى محال عقلاً فكيف يوصف المحال العقلي بقرب الوقوع واحسن ما في محامل الاية ما ذكره الاستاذ ابو علي حيث قال: المراد:

أكاد ازيل خفاءها أي: أظهرها، إذ الخفاء الغطاء، وهو أيضاً ما تجعله المرأة فوق ثيابها سترها، ثم تقول العرب: أخفيته إذا أزلت خفاءه، كما تقول: أشكيته وأعتبته، إذا أزلت شكايته وعتبه، وحينئذ يلتئم القراءتان أعني فتح الهمزة وضمها – والله ﷻ – اعلم))[43] .

وعند ابن عطية من قال إن هذه اللفظة من الأضداد فهو قول مختل، ومن قال أن المعنى تم بـــ (أكاد) ثم استأنف الاخبار فهذا قلق، ومن قال أن (كاد) زائدة ولا أثر لها في المعنى [44] ((بل تضمنت الاية الاخبار بأن الساعة آتية وأن الله يخفي وقت إتيانها عن الناس))[45] واكاد عنده على بابها مقاربة ما لم يقع ((لكن الكلام جار عن استعارة العرب ومجازها، فلما كانت الآية عبارة عن شدة خفاء أمر القيامة، ووقتها كان القطع باتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس بالغ قوله تعالى في إبهام وقتها فقال: (أكاد أخفيها) حتى لا تظهر البتة، ولكن ذلك لا يقع ولابد من ظهورها... وهو الأقوى عندي))[46] .

أما من قال (أكاد أخفيها من نفسي) ففيه من القلق ما فيه والرجوع إلى القول الذي اخترناه احسن فتأمله [47].

وعند الطبرسي يعني أن القيامة جائية لا محالة، أريد اخفاءها عن عبادي لئلا تأتيهم إلا بغتة، ومعنى قراءة (أخفيها من نفسي) أي لا اظهر عليها أحداً والغاية من ذلك تبعيد الوصول إلى علمها [48].

وللرازي سؤالان في قوله (أكاد أخفيها) فأما الاول ((هو أن كاد نفيه إثبات، وإثباته نفي بدليل قوله (وما كادو يفعلون) أي وفعلوا ذلك فقوله (أكاد أخفيها) يقتضي أنه ما اخفاه وذلك باطل لوجهين: أحدهما: قوله (أن الله عنده علم الساعة)[49] والثاني: أن قوله (لتجزى كل نفس بما تسعى) أنما يليق بالاخفاء لا بالاظهار. والجواب من وجوه : أحدها: أن كاد موضوع للمقاربة فقط من غير بيان النفي والاثبات فقوله (اكاد اخفيها) معناه قرب الأمر فيه من الاخفاء وإما أنه حصل ذلك الاخفاء، أو ما حصل فذلك غير مستفاد من اللفظ بل من قرينة قوله (لتجزى كل نفس بما تسعى) فإن ذلك إنما يليق بالاخفاء لا بالاظهار.

وثانيها: إن كاد من الله واجب فمعنى قوله (أكاد أخفيها) أي أنا أخفيها عن الخلق كقوله تعالى ((عسى أن يكون قريباً)) أي: هو قريب، قاله الحسن))[50].

وثالثها: أكاد بمعنى أريد، ورابعها: أكاد اخفيها من نفسي كما في مصحف أبي، وحرف ابن مسعود وهو رأي مردود؛ لأن كل معلوم معلوم لله سبحانه وتعالى فالاظهار والاسرار منه مستحيل، وهذا على عادة العرب إذا بالغوا في كتمان الشيء، وسادسها: قول ابن جني: أكاد اظهرها أي: ازيل عنها اخفاءها ، و(أفعل) قد يأتي بمعنى السلب والنفي، وسابعها: من قرأ (آتية اكاد)) ثم استأنف الكلام فرجع الكلام الاول الى أن الاولى الاخفاء وهو وجه بعيد –والله اعلم–[51].

وإنما ذكر الرازي هذه الأوجه، وقد ردّ على بعضها، وأورد الاخرى من دون تعليق (إذ اوردها المفسرون قبله))[52]؛ لأجل إثبات أن (كاد) نفيها نفي، وإثباتها إثبات، لا كما قيل: إثباتها نفي، ونفيها إثبات، ومع ان صحة الرأي الثاني: وصلاحيته للتطبيق إلا أن الالتزام بأصل التعبير أحسن وهو أن الاثبات يختلف عن النفي وعليه يتبين البحث وجهة النظر القائلة بأن إثباتها إثبات، ونفيها نفي.

أما فيما يخص معنى الآية الكريمة فأوافق رأي الواحدي والطبرسي ومن ذهب مذهبهما بأن الله ﷻ قد أخفاها عن الناس ولم يعلم بها أحد ليشغل الانسان ذهنه فيها، ويصرفه عن ما يشغله عنها لتجزى كل نفس بما تفعل– والله اعلم–.

زيادة كان:

تشترك كان مع مجموعة من الأفعال في دورها الوظيفي، يجمع تحت مصطلح النواسخ ، ويراد به الازالة أي إنها تلغي الحكم الاعرابي السابق، وتأتي بحكم إعرابي آخر[53]. مع الأخذ في الحسبان أن سيبويه لم يستعمل مصطلح النواسخ، وإنما جعلها تحت ما يسمى بـــ (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[54] وقد تقتصر على الفاعل))[55] كقولك قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله، وهي التامة، وانزلها منزلة (ضرب في التقديم والتأخير)[56] .

وذهب الزمخشري مذهب سيبويه في كتابه (المفصل) في معاملة (كان واخواتها) فهي عنده جارية مجرى الافعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها، مع جواز اسقاط المفعول مع الأفعال الحقيقية ، وعدم جوازه مع النواسخ؛ لأن الخبر صار عوضاً من الحدث والفائدة المنوطة به، فكما لا يجوز اسقاط الفعل من (قام زيد) كذلك لا يجوز حذف الخبر[57].

وفيما يخص زيادة (كان) ذكر سيبويه قول الخليل ونصه: ((وقال الخليل أن من افضلهم كان زيداً، على الغاء (كان) وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام [58]

وقال: أن من أفضلهم كان رجلاً يقبح، لأنك لو قلت: إن من خيارهم رجلاً ثم سكت كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء))[59].

وهو ما جاء به الرازي في تفسيره الكبير من بحث نحوي لطيف– بحسب تعبيره– بنى على أساسه طريقة تعامله مع كان أينما وردت في القرآن الكريم مفاده: أجمع النحويون على أن كان على قسمين أما ناقصة وتحتاج إلى مرفوع ومنصوب أو تامة تحتاج إلى مرفوع فقط ومثال الناقصة: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[60] ومقال التامة قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [61] أي حدثتم ووجدتم خير أمة. (وكان) على كلا التقديرين فعل [62] ((فقلت للقوم: لو كانت هذه اللفظة فعلاً لكان دالاً على حصول حدث في زمان معين، ولو كان كذلك لكنا إذا اسندناه إلى اسم واحد لكان حينئذ قد دل على حصول حدث لذلك الشيء، وحينئذ يتم الكلام، فكان يجب أن يستغني عن ذكر المنصوب، وعلى هذا التقدير يصير فعلاً تاماً. فثبت أن القول بهذه الكلمة الناقصة فعل يوجب كونها تامة غير ناقصة، وما أفضى بثبوته إلى نفيه كان باطلاً، فكان القول بأن هذه الكلمة (ناقصة) كلاماً باطلاً، ولما أوردت هذا السؤال عليهم بقي الاذكياء من النحويين والفضلاء منهم متحيرين فيه زماناً طويلاً، وما افلحوا في الجواب))[63] وهو بذلك ينفي عن (كان واخواتها) وينفي ما استقر في الاذهان قروناً طويلة أما الجواب الحقيقي عنده الذي يزيل الشبهة فتقريره أن ((لفظ (كان) يتم باسناده إلى ذلك الشيء الواحد؛ لأنه لا يفيد أن ذلك الشيء قد حدث وحصل، وأما القسم الثاني فإنه لا تتم فائدته إلا بذكر الاسمين، فإنه إذا ذكر كان معناه حصول موصوفية زيد بالعلم ولا يمكن ذكر موصوفية هذا بذاك إلا عند ذكرهما جميعاً ، فلا جرم لا يتم المقصود إلا بذكرهما فقولنا: (كان زيد عالماً) معناه أنه حدث وحصل موصوفية زيد بالعلم فثبت بما ذكرنا أن لفظ الكون يفيد الحصل والوجود فقط، إلا أنه في القسم الاول يكفيه اسناده إلى اسم واحد، وفي القسم الثاني لابد من ذكر الاسمين ، وهذا من اللطائف النفيسة في علم النحو))[64] ، لذا جاز إطلاقه على الله تعالى [65].

ويُستشف مما سبق أن (كان) لا يمكن أن تكون زائدة عند الرازي في أي موضع من المواضع، وهو ما تبناه حقاً، وثبت حين عرّج البحث على مواضع زيادة (كان) ومن مواضع زيادتها في كتب التفسير قوله تعالى ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ [66] ، إذ نسب المفسرون القول بزيادة (كان) إلى أبي عبيدة، وحين مراجعة رأيه تبين للبحث عكس ذلك وفيما يأتي نصه: ((ولـ(كان) مواضع، فمنها لما مضى ، ومنها لما حدث ساعته وهو: كيف نكلم من حدث في المهد صبياً ومنها لما يجيء بعد في موضع (يكون) والعرب تفعل ذلك ، قال الشاعر:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحاً مني وما يسمعوا من صالح دفنوا [67]

أي يطيروا ويدفنوا ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[68] فيما مضى والساعة، وفيما يكون ويجيء (كان) ايضاً زائدة ولا تعمل في الاسم كقوله:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لهم كانوا كرام [69]

والمعنى وديار جيران كرام كانوا، و(كانوا) فضل؛ لأنها لم تعمل فتنصب القافية، قال غيلان بن حريث الربعي: إلى كناس كان مستعيده، وكان فضل يريد إلى كناس مستعيده، وسمعت قيس بن غالب البدري يقول: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم: أي لم يوجد مثلهم و(كان) فضل))[70] .

مما سبق يتضح أن أبا عبيدة قد عرض لمواضع (كان) من دون ترجيح رأي معين ولا أدري كيف اختار المفسرون القول بزيادة (كان) من دون الاقوال الأخرى، وما المسوغ لترجيح هذا الرأي من دون غيره من الآراء؟

وفيما يخص رأيه حين عَدَّ (كان) زائدة في الشاهد الشعري ((وجيران لنا كانوا كرام)) يقول لو كانت (كان) عاملة لنصبت (كرام) فيمكن القول إن قافية القصيدة مكسورة فكيف تنصب (كرام)، ونحن نعلم أن الشعر هو النص الوحيد الذي يحق لصاحبه ما لا يحق لغيره لكونه ملتزماً بمعيار الوزن والقافية، وأن عدت (كان) زائدة فاين نذهب الواو في الفعل (كانوا) وهو ضمير رفع متصل وجد ليأخذ محلاً إعرابياً، فهل يحق لنا أن نحذف جملة مكونة من فعل واسم لأجل (كسرة)؟!

وعوداً على بدء فقد نسب ابن عطية [71] إلى الفراء القول بأن (من) شرطية، وحين مراجعة (معاني القرآن للفراء)[72] اتضح عدم وجود هذا الرأي.

وكذا فعل الواحدي مع ابن الانباري (328) أما الواحدي فجاء في تفسيره البسيط ما يأتي: ((قال ابن الانباري (لا يجوز أن يكون الكون ملغى، وهو عامل في الصبي والنصب، وقول من قال: أن (كان) بمعنى حدث قبيح أيضاً؛ لأن الصبي لما انتصب بالكون لم يكن الكون بمعنى الحدوث؛ لأنه إذا كان بمعنى الوقوع والحدوث استغنى عن خبره، كما تقول: كان البرد وكان الحر تريد وقع وحدث... ثم اختار قول الزجاج قال: والذي نذهب إليه أن يكون (من) في معنى الجزاء (وكان) بمعنى (يكون) والتقدير : من يكن في المهد صبياً فكيف نكلمه؛ كما تقول: كيف اعظ من كان لا يقبل عظتي؟ معناه: من يكن لا يقبل، والماضي يكون بمعنى المستقبل في باب الجزاء كقوله تبارك وتعالى ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾ [73] ، معناه أن شاء يجعل))[74].

وبمراجعة رأي ابن الانباري في كتابه لم يأت ما ثبته الواحدي وفيما يأتي رأي ابن الانباري قائلاً: ((والذي نذهب إليه أن كان ويكون لا يجوز أن يكونا على خلاف ظاهرهما، إلا إذا وضح المعنى، فلا يجوز لقائل أن يقول: كان عبد الله قائماً، بمعنى يكون عبد الله، وكذلك محال أن يقول: يكون عبد الله قائماً، بمعنى كان عبد الله؛ لأن هذا ما لا يفهم، ولا يقوم عليه دليل، فإذا انكشف المعنى حمل احد الفعلين على الآخر كقوله جل اسمه: ((كيف نكلم في المهد صبياً)) معناه من يكون في المهد فكيف نكلمه فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه ... وقول (أبي عبيدة) (كان) زائدة في قوله تبارك وتعالى ((وكان الله غفوراً رحيماً)) ليس بصحيح؛ لأنها لا تُلغى مبتدأة ناصية للخبر ، وإنما التأويل المبتدأ عند الفراء وكائن الله غفوراً رحيماً، فصلح الماضي في موضع الدائم؛ لأن أفعال الله جل وعز تخالف أفعال العباد، فأفعال العباد تنقطع، ورحمة الله ﷻ لا تنقطع وكذلك مغفرته وعلمه وحكمته))[75] .

وبالمقارنة بين القولين يتضح عدم صحة ما نسب إلى ابن الانباري من متابعة رأي الزجاج، وما يؤيد صحة ذلك ما ثبت في هامش تحقيق التفسير، إذ لم يذكر المحقق تأصيل رأي ابن الانباري من آثاره، بل ذكر مواضع ورود الرأي في كتب التفسير كزاد المسير، والبحر المحيط، والدر المصون [76] .

مقابل ذلك ثبت صحة ما نسب إلى الزجاج فأجود الأقوال عنده: ((أن يكون (من) في معنى الشرط والجزاء فيكون المعنى: من يكن في المهد صبياً- ويكون صبياً حالاً- فكيف نكلمه ، كما تقول، من كان لا يسمع ولا يعقل فكيف اخاطبه))[77] ولم يرتض المحقق د. عبد الجليل عبده شلبي بهذا الرأي وهو ((وجه متكلف جداً ومستعبد وبمقتضاه تنتهي الجملة عند (كيف نكلم) ، لأن الشرط له الصدارة، ولو أنه جعلها استفهامية لكان أقرب))[78] .

وبحسب رأي د. عبده شلبي فإن الاستفهام هنا [استفهام انكاري، وتعجب من استخفافها بهم][79] وهو رأي تسنده نغمة أناط بها السياق؛ فكما هو معروف أن نغمة الاستفهام الانكاري تختلف عن نغمة السؤال الاعتيادي.

أن ما جرى عرضه من آراء لمعربي القرآن الكريم كان له مسوغة، لما وجد البحث من أثر في أقوال المفسرين، فمعنى (كان) عند عينة البحث لم يكن واحداً، فـ (كان) عند الطبري بمعنى (وجد وحصل) و((معناها التمام لا التي تقتضي الخبر، وذلك شبيه المعنى بكان التي في قوله تعالى چ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ ، وإنما معنى ذلك هل أن ألا بشر رسول، وهل وجدت أو بعثت))[80] ووافقه ابن عطية[81] .

وكذا معناها عند الرازي و((هو الأقرب في تأويل هذا االفظ وأن كان الناس قد ذكروا وجوهاً أخر))[82] .

وفيما يخص رأي الطبري أن (كنتُ) تامة في قوله تعالى ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ فكان جاءت تامة كونها دخلت حيز الاستثناء ولكنها ليس كذلك في قوله تعالى ((من كان في المهد صبيا)).

وجاءت (كان) بمعنى (هو) عند السمرقندي [83] ، وابن أبي زمنين [84] والسمعاني [85] والبغوي [86] وابن عطية [87] والقرطبي [88] ومع أن ابن عطية قد رجح معنى (هو) إلا إنه ((يحتمل أن تكون الناقصة والاظهر أنها التامة))[89].

أما القرطبي فكان هنا لا يراد بها الماضي وإنما هي بمعنى (هو) والصحيح عنده متابعة ما قاله الزجاج [90].

أما من عَدَّ (كان) زائدة فهو كل من: مكي بن أبي طالب[91] والطبرسي[92]، والبيضاوي[93] وعلى هذا يكون المعنى (كيف نكلم صبياً في المهد).

أما الواحدي فذكر الآراء من دون ترجيح رأي معين [94] وانفرد الزمخشري بدلالة (كان) قائلاً: و((كان لايقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم يصلح لقريبه وبعيده وهو هاهنا لقريبه خاصة، والدال عليه مبنى الكلام وأنه مسوق للتعجب، ووجه آخر: أن يكون (نكلم) حكاية حال ماضية أي: كيف عهد قبل عيسى أن يكلم الناس صبياً في المهد فيما سلف من الزمان حتى نكلم هذا؟!))[95] .

وما تقدم من آراء فيه نظر، وهذا النظر إنما يستند إلى آراء نحاة ومفسرين فمن النحاة (المبرد) إذ إن معنى (كان) عنده التوكيد قوله: ((إنما معنى (كان) هاهنا التوكيد، فكأن التقدير– والله اعلم– كيف نكلم من هو في المهد صبيا ونصب صبياً على الحال. ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس، ولا دلّ الكلام على أنه تكلم في المهد؛ لأنك تقول للرجل : كان فلان في المهد صبياً، فهذا لا ينفك منه أحد إنه قد كان كذا ثم انتقل، وإنما المعنى : كيف نكلمه وهو الساعة كذا))[96].

وعقب د. محمد الطريحي قائلاً: ((أن المبرد قد وضع زيادة (كان) في الآية الكريمة، وأن لم يصرح بزيادتها إلا إنه جعلها للتأكيد))[97] .

ولا اتفق مع د. محمد الطريحي بأن المبرد يعني بالتأكيد زيادة (كان) كون الأخير استعمل لفظة (تأكيد) وهذا الرأي إنما يوافق ما استقر في أذهاننا أن غرض الزيادة هو (التوكيد) ، فالمبرد في قوله، قصد توكيد الأمر أي: توكيد سياق الحدث بدليل قوله (ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس، ولا دلّ الكلام على أنه تكلم في المهد))[98] فما من فرد إلاّ وقد كان في المهد ثم انتقل إلى مراحل عمرية مختلفة ((وإنما المعنى كيف نكلمه وهو الساعة كذا)) أي إنهم عجبوا من ذلك وظنوا أن مريم (ؑ) تسخر منهم فغضبوا منها، وقالوا أن لسخريتها منا أشد علينا من العزبة التي جاءت بها، وهو أمر أجمع عليه المفسرون [99] .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية إذا أردنا أن نبحث عن معنى (كان) في موضع الشاهد عند المبرد لكان معناها (هو)، وهو ما جاء ذكره عند بعض المفسرين ، ومن جهة ثالثة فإن دلالة التوكيد هنا (دون القول بالزيادة) صحيحة ؛ لأنها جاءت بصيغة الماضي (ومر بنا في مبحث خرق المطابقة في زمن الافعال) أنما يؤتى بالفعل الماضي دلالة على المبالغة في الثوابت والاستقرار، ودلالة على القطع في وقوع الحدث وحصوله. ومن جهة رابعة ما قدّمه الرازي بأن كان معناها الحدوث والوجود في أحيان تكتفي بالمرفوع وفي أخرى تحتاج الأسمين؛ لأنه لا يمكن ذكر موصوفية هذا بذاك إلا بذكرهما معاً.

أما من قال أن (كان) معناها (هو) فلا أدري كيف تمت المساواة بين الاسم والفعل فهذا محال [100].

ويرد د. محمد الطريحي قائلاً: ((والحق أن الذي نظر لكان أنها بمعنى (هو)، إنما نظر إلى أن (كان) هنا تشبه (هو) من حيث كونه ضميراً للفصل زائداً فتشابها من حيث كونهما للتوكيد، ولم ينظر للفارق بينهما من حيث الاسمية والفعلية))[101].

وهذا الأمر يحسب عليهم لا لهم فقد يكون إغفالهم لهذا الفارق مقصوداً، لأنه لا يستقيم مع قولهم بزيادة (كان).

أما رأي الزجاج بـــ ((أن (من) شرطية و(كان) في معنى يكن وجواب الشرط محذوف تقديره فكيف (نكلم)))[102] فهو قول بعيد جداً عند ابو حيان الاندلسي[103].

ومن قال أن (كان) بمعنى (صار) فهو قول بعيد، إذ لا مخرج من إبدال كان بـــ (صار) فكلاهما تحت باب واحد، بل على العكس ترك أم الباب وعند د. فاضل السامرائي لا تسد (صار) مسد (كان) . فضلاً عن اختلاف دلالة الفعلين فكل منهما يوجه النص إلى معنى مختلف فدلالة (صار) التحول والصيرورة، وقد يكون هذا التحول بعد مدة كقولك: صار محمد شيخاً، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل بخلاف كان التي تطوي الزمن [104].

أما من قال أن (كان) بمعنى (وجد) فاقتضى أن تكون (تامة)[105] كما في قوله تعالى ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [106] وقوله تعالى﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [107] وفي الآية الكريمة (من كان في المهد صبياً) لم تأت تامة ، فلا يمكن ان نقول: (من كان) ونسكت ، بل لابد من توضيح وهذا التوضيح ينفي وقوع (كان) تامة.

وعليه يمكن القول ان الآية الكريمة يجوز أن تحمل على وقف وابتداء مصحوبين بنغمة الاستفهام الإنكاري، وهو مناسب لسياق الآية الكريمة فتكون على النحو الاتي: نكلم من؟ ونواصل (من كان في المهد صبيا؟!) ، فضلاً عن أن دلالة (كان) هنا مقصودة، إذ [أخبر بها عن أفعال الادميين، وحين تقترن بافعالهم تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان][108] . كما يمكن القول إنه تم الانتقال من الفعل المضارع إلى الفعل الماضي (كان) دلالة على ديمومة ما تعارفوا عليه، فما طلبته مريم (ؑ) لا يمكن تحقيقه [فالفعل المضارع مشكوك بوقوعه، والماضي مقطوع بكونه حتى كأن هذا وقع واستقر إلا إنه متوقع مرتقب][109] نعم فبالنسبة لهم لم يعهد لهم إنهم كلموا طفلاً في المهد، ولكن الأمر عند مريم (ؑ) واجب الوقوع؛ لأنه أمر إلهي وهي على يقين بحدوث الأمور الإلهية على غير ما ألفت الطبيعة البشرية فهي كلها (ؑ) آيات .

الخاتمة:

نخلص مما تقدم إلى ما يأتي :

1- لا يمكن القول بالزيادة؛ لسبب رئيس، وهو تنزه كتاب الباري ﷻ عن كل شائبة فكل لفظ فيه جاء على وفق استعمال دقيق؛ لابتغاء دلالته لا للاستغناء عنه.

2- يبقى النحو علماً له ومسائله الإجرائية المتاحة وما عرض من آراء في زيادة (كاد وكان) دليل على أن النحو أقيم على استقراء ناقص والاستقراء الناقص يولّد تخريجات غير كاملة، وإذا كان القول بالزيادة تخريجاً غير كاملة، وإذا كان القول بالزيادة تخريجاً مناسباً لمن سبق، فإعادة النظر في القرآن الكريم المرة تلو الأخرى تؤكد أن دلالة (كان وكان) كانتا مقصودتين.

3- اعتمد المفسرون ما اعتمده النحاة من القياس على آيات أُخر، ومنظوم الشعر.

4- مقابل ذلك اعتمد المفسرون أدوات خاصة بهم ما كان للنحو أن يحويها كالقراءة والسياق الذي قد يتصل بجو السورة عامة وسبب نزول الآية بوجه خاص.

5- لايمكن القول بأن (صار) تسد مسد (كان) لاختلاف دلالتهما فـــ(صار) تعني التحول الذي يحتاج إلى مدة طويلة و(كان) تطوي الزمن .

6- لايمكن القول بزيادة (كاد) ولاسيما في الشاهد القرآني (أكاد أخفيها) لقصد دلالتها فقد أخفاها ﷻ عن الناس ليشغلوا أنفسهم بها لا عنها.

Abstract

Effect of Increase Verbs in Break Grammar Base in Books of Interpretation Till End Seventh Century for Hijra

By NAJIYAH MEJBEL SALIH

And MAJEED NOT ALSHIMMARY

The research discussed increase of verbs . Where the increase is regarded one of phenomena of break grammatical base , because the familiar speech that every utterance has certain indication , especially in Qur'anic expression . Where it was not familiar to consider mentioned utterance as an extra . Particularly that the matter included main part of parts of speech which it is (Verb) where it is known that (Verb) is basic element within verbal sentence . So it is regarded as extra from grammatical point of view which its effect taken place evident in books of interpretation , but no vain , because one of tools of interpreter (Grammar) . But the context remains subdivision in the Holy Qur'an . And the interpreters did not stay in one stance as concern to situations which they encountered them . Even when they agreed the reason was not one thing . So we preferred to pause at case of increase verbs and to state if it was extra or not .

Key words : Books of interpretation , Increase verbs Grammatical skill

الهوامش:

(1) ينظر: المقتضب 3/ 68.
(2) ينظر: المقتضب 3/ 75، همع الهوامع 1/ 482.
(3) سورة البقرة/ 71.
(4) ينظر: شرح المفصل 4/ 384.
(5) سورة الزخرف/ 52.
(6) معاني النحو 1/ 279، ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم 2/ 1422، الادوات النحوية ودلالاتها في في القرآن الكريم 100- 101- 102.
(7) ينظر المعجم المفهرس 627- 628.
(8) سورة طه/ 15.
(9) التحرير والتنوير 16/ 202.
(10) وقراءة الفتح هي قراءة سعيد بن جبير، وأخفيت الشيء كتمته واظهرته جميعاً وخفيته بلا ألف: اظهرته البتة . ينظر المحتسب 2/ 47 .
(11) ينظر: تفسير مجاهد / 154، تفسير الحسن البصري 2/ 33، تفسير ابن وهب 2/ 4، تفسير السمرقندي 2/ 338، تفسير ابن ابي زمنين 1/ 517، التبيان 7/ 137، تفسير السمعاني 2/ 627، تفسير معالم التنزيل 3/ 180. الجامع لاحكام القرآن 14/ 35- 36- 37- 38- 39، تفسير البيضاوي 3/ 72.
(12) ينظر: مجاهد 154، ينظر تفسير الحسن البصري 2/ 33، تفسير ابن وهب 2/ 4، تفسير جامع البيان 9/ 16/ 189، تفسير السمرقندي 2/ 338، تفسير ابن أبي زمنين 1/ 517، تفسير الهداية 4/ 451، التبيان 7/ 137، البسيط 14/ 375، الوجيز 2/ 693، تفسير السمعاني 2/ 627، تفسير معالم التنزيل 3/ 180، تفسير الكشاف 3/ 57- 58، المحرر الوجيز 4/ 40، تفسير مجمع البيان 7/ 13- 14، التفسير الكبير 19/22/11، الجامع لاحكام القرآن 14/ 35- 39، تفسير البيضاوي 3/ 72.
(13) ينظر: التبيان 137/7.
(14) ينظر: اعراب القرآن لابن النحاس / 536.
(15) إعراب القرآن لابن النحاس / 536.

(16) ينظر: اعراب القرآن لابن النحاس/ 536، المحتسب 2/ 48، البسيط 14/ 375، المحرر الوجيز 4/ 40، التفسير الكبير 20/22/11، الجامع 36/14– 37.

(17) إعراب القرآن لابن النحاس / 536.

(18) ينظر: معالم التنزيل 3/ 180، مجمع البيان 7/ 13– 14، الجامع 14/ 40.

(19) المحتسب 2/ 48.

(20) ينظر: المحتسب 2/ 48.

(21) ينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 176– 177.

(22) معاني القرآن واعرابه للزجاج 3/ 287.

(23) ينظر: المحتسب 2/ 48.

(24) ينظر: جامع البيان 9/ 16/ 189.

(25) جامع البيان 189/16/9.

(26) ينظر: جامع البيان 189/16/9، الهداية 4/ 451، تفسير السمعاني 2/ 627، تفسير معالم التنزيل 3/ 180، مجمع البيان 7/ 13– 14، التفسير الكبير م11/ 22/ 20.

(*) النباش: هو من يستخرج الاكفان، ينظر تاج اللغة وصحاح العربية باب خفى، 6/ 2330.

(27) الهداية 4/ 451.

(28) ينظر الهداية 4/ 451، تفسير السمعاني 2/ 627، تفسير معالم التنزيل 180/3، المحرر الوجيز 4/ 40، مجمع البيان 7/ 13– 14، التفسير الكبير م11/ 22/ 19.

(29) سورة النور/ 40.

(30) الهداية 4/ 451، ينظر ظاهرة الزيادة على الجملة العربية / 141.

(31) معاني القرآن للاخفش 2/ 12.

(32) الهداية 4/ 451.

(33) سورة الاعراف / 187.

(34) البسيط 14/ 375.

(35) البسيط 14/ 375– 376، ينظر اعراب القرآن لابن النحاس / 536.

(36) ينظر: الوجيز : 692/2–693.

(37) ينظر: معالم التنزيل 3/ 180.

(38) ينظر: مجمع البيان 7/ 14.

(39) البسيط 16/ 312.

(40) ينظر: البسيط 16/ 314.

(41) ينظر: البسيط 16/ 314.

(42) الكشاف 3/ 57– 58، ينظر تفسير البيضاوي 3/ 72.

(43) حاشية الكشاف 3/ 57– 58 الهامش (3)، ينظر المحتسب 2/ 47.

(44) ينظر: المحرر الوجيز 4/ 40.

(45) المحرر الوجيز 4/ 40.

(46) المحرر الوجيز 4/ 40.

(47) ينظر: المحرر الوجيز 4/ 40.

(48) ينظر: مجمع البيان 7/ 13.

(49) ينظر: التفسير الكبير م19/22/11.

(50) التفسير الكبير م19/22/11.

(51) ينظر: التفسير الكبير م20/22/11.

(52) ينظر: جامع البيان 189/16/9، تفسير السمرقندي 2/ 338، تفسير ابن أبي زمنين 517/1، تفسير الهداية 4/ 451، التبيان 7/ 137، تفسير البسيط 14/ 372- 376، الوجيز 2/ 693، تفسير السمعاني 2/ 627، تفسير معالم التنزيل 3/ 180، تفسير الكشاف 3/ 57- 58، المحرر الوجيز 4/ 40، تفسير مجمع البيان 7/ 13- 14.

(53) ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية 585- 587.

(54) ينظر: الكتاب 1/ 45.

(55) الكتاب 1/ 46.

(56) ينظر: الكتاب 1/ 45.

(57) ينظر شرح المفصل 4/ 348.

(58) شرح ديوان الفرزدق 835/2.

(59) الكتاب 2/ 153.

(60) سورة النساء/ 17.

(61) سورة آل عمران /110.

(62) ينظر: التفسير الكبير م1/1/ 111- 112.

(63) التفسير الكبير م112/1/1.

(64) التفسير الكبير م1/1/ 112.

(65) ينظر: التفسير الكبير م1/ 112/1.

(66) سورة مريم / 29.

(67) ينظر: التبيان 7/ 103، البسيط 14/ 240، تفسير السمعاني 2/ 599، معالم التنزيل 163/3، المحرر الوجيز 4/ 14، الجامع لأحكام القرآن 13/ 445.

(68) سورة النساء/ 17.

(69) شرح ديوان الفرزدق 835/2.

(70) مجاز القرآن 2/ 7- 8.

(71) ينظر: المحرر الوجيز 4/ 14.

(72) ينظر معاني القرآن للفراء 2/ 167.

(73) سورة الفرقان/ 10.

(74) البسيط 241/24.

(75) الأضداد : 61.

(76) ينظر: تفسير البسيط 14/ 241 الهامش 2

(77) معاني القرآن واعرابه للزجاج 3/ 268، ينظر الهداية 4/ 400، تفسير السمعاني 599/2، المحرر الوجيز 4/ 14، الجامع 13/ 445 .

(78) معاني القرآن واعرابه للزجاج الهامش (5) 3/ 268.

(79) ينظر التحرير والتنوير م7/ 16/ 97.

(80) جامع البيان م9/ 16/ 99.

(81) ينظر: المحرر الوجيز 4/ 14.

(82) التفسير الكبير م11/ 21/ 178.

(83) ينظر: تفسير بحر العلوم 2/ 323.

(84) ينظر: تفسير ابن أبي زمنين 1/ 505.

(85) ينظر: تفسير السمعاني 2/ 599.

(86) ينظر: معالم التنزيل 3/ 163.

(87) ينظر: المحرر الوجيز 4/ 14.

(88) ينظر: الجامع 13/ 445.

[89] المحرر الوجيز 4/ 14.
[90] ينظر: الجامع 13/ 445- 446.
[91] ينظر: الهداية 4/ 400.
[92] ينظر: مجمع البيان6/ 419.
[93] ينظر: تفسير البيضاوي 3/ 49.
[94] ينظر: البسيط 14/ 239- 240- 241.
[95] الكشاف 3/ 17.
[96] المقتضب 4/ 117- 118.
[97] ظاهرة الزيادة : 91.
[98] المقتضب 4/117-118.
[99] ينظر: جامع البيان ،م9 /100/16 ، وبحر العلوم 322/2-323، والهداية 400/4، التبيان 103/7، البسيط 241/14، تفسير السمعاني 599/2، معالم التنزيل 162/3-163، الكشاف 17/3، محرر الوجيز 14/4، مجمع البيان 419/6، التفسير الكبير م178/21/11، الجامع 445/13، تفسير البيضاوي 49/3.
[100] حاشية ياسين العليمي على التصريح 191/1 نقلاً عن ظاهرة الزيادة على الجملة العربية/ 92.
[101] ظاهرة الزيادة: 91.
[102] البحر المحيط 6/ 232.
[103] ينظر: البحر المحيط 6/ 232.
[104] ينظر: معاني النحو 1/ 217- 218، ينظر التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية 174.
[105] ينظر: معاني النحو 1/ 219.
[106] البقرة / 280.
[107] مريم/ 35.
[108] ينظر: معاني النحو 1/ 215.
[109] ينظر الخصائص 3/ 107، معاني النحو 4/ 54- 56.

المصادر :

- **القرآن الكريم.**
- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2001م.
- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1407هـ-1987م.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت338هـ)، تحقيق: زهير غازي نجم، عالم الكتب، ط1، بيروت- لبنان، 1434هـ-2013م.
- البحر المحيط، لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت- لبنان، 1423هـ-2002م.
- التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، عبد القادر موفق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب واللغات/ قسم اللغة والآداب العربي، جامعة أبي بكر باقتيد، تلمسان، 1434هـ-2013م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1404هـ-1984م.
- التبيان في تفسير القرآن، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (385-460هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان، 1431هـ-2010م.
- تفسير ابن أبي زمنين وهو مختصر تفسير يحيى بن سلاّم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المرّي (ت399هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، منشورات دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1424هـ-2003م.
- تفسير ابن وهب المسمى الواضح في تفسير القرآن الكريم، للإمام العلامة أبي محمد عبد الله بن محمد بن وهب الدنيوري (ت 308هـ)، تحقيق: أحمد فريد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت- لبنان، 1424هـ-2003م.

- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت468هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة ، دار العماد، ط1، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1434هـ- 2013م.
- تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت516هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1414هـ-1993م
- تفسير البيضاوي، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوض ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، بيروت- لبنان، 1410هـ-1990م.
- تفسير التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- تفسير الحسن البصري، جمع وترتيب، وتحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1433هـ-2012م.
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، تأليف الإمام الفقيه أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي (ت 375هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1427هـ-2006م.
- تفسير السمعاني، الإمام أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي (ت489هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 2010م.
- التفسير الكبير أم مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي البكري الرازي الشافعي (544-606هـ)، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، 2013م.
- تفسير مجاهد، تصنيف أبي الحجاج مجاهد بن جبر القرشي المخزومي (ت104هـ)، ضبط نصه وخرّج أحاديثه أبو محمد الأسيوطي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1426هـ-2005م.
- حاشية ياسين العليمي بهامش شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام ابن جرير الطبري (ت310هـ)، قدّم له الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج : صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1420هـ-1999م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت- لبنان، 1427هـ-2006م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت- لبنان، 1429هـ-2008م.
- شرح النفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ديوان الفرزدق
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1407هـ-1987م.
- ظاهرة الزيادة على الجملة العربية- دراسة نحوية دلالية، د. محمد جواد محمد سعيد الطريحي، دار صادر، بيروت، دار الكتب العراقية، بغداد، ط1، 1435هـ-2014م.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1425هـ-2004م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (467-538هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1412هـ-2001م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل الحسن الطبرسي، حققه وعلق عليه : لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، بيروت- لبنان، 1425هـ-2005م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني الموصلي (ت392هـ)، 1420هـ-1999م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط3، 2011م.
- معاني القرآن، للأخفش أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1411هـ-1990م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ود. محمد علي النجار.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر، عمان، 1423هـ- 2003م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، بيروت- لبنان، 1420هـ-1999م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1431هـ-2010م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، تصنيف الإمام العلامة مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي المتوفى (437هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 2011م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت468هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م.